

تجربة في إنشاء المشاريع الكبرى عن طريق تقسيمها واعطاء الأولوية للمقاولين المحليين

جعفر عبد الرحمن صباغ

محمد يوسف عيد عبد الرحيم حمود الزهراني
إدارة المشاريع - جامعة الملك عبد العزيز
جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص : لقد قامت جامعة الملك عبد العزيز بتجربة تعتبر رائدة في تقسيم مشروع المركز الطبي والمقام على مساحة ٠٠٠،٦٠٠ متر مربع ويكون من المستشفى الجامعي ومركز للأبحاث وسكن للممرضات وكلية طب البنين وكامل المراافق والطرق والشبكات والمحطات الالزمة لخدمة المركز . وقد تهيأت الظروف لهذه التجربة وقامت الجامعة ب التقسيم المشروع أفقياً ورأسياً حسب الحاجة مما أتاح مرونة في التنفيذ وسهل مشاركة المقاولين المحليين في التنفيذ كما وفر نفقات إقامة المشروع . وقد صاحب ذلك الكثير من المشاكل خاصة في التنفيذ بين المقاولين ومتابعهم وقد تم التغلب عليها بفضل تواجد فريق إشراف قوي من الجامعة يسانده مستشار إداري إنشاءات وقد تم تنفيذ المشروع والحمد لله وقام المقاولون السعوديين بتقديم عمل يضافي في المستوى أفضل ماتقدمه الشركات العالمية كما تم إكتسابهم خبرات نرجو أن يستقيموا منها في أعمالهم القادمة . والجامعة ماضية في استخدام الأسلوب نفسه في تنفيذ باقي مدينتها الجامعية الجديدة مستفيدة من تنتائج التجربة في تحسين مسار العمل . وقد تم تقديم نتائج التجربة والدروس المستفادة بشيء من التفصيل في هذه الورقة .

١- المقدمة

يعتبر قطاع المقاولات من أهم القطاعات الناقلة للتكنولوجيا [١ ، ٢] ، ولابد أهمية عن القطاع الصناعي في ذلك ولاشك أن دعم هذا القطاع وتدريبه وتنميته يساهم في إقامة القاعدة الصناعية التقنية للبلاد . فإقامة قاعدة صناعية تقنية لا يتم إلا في وجود قطاع مقاولات قوي قادر ولنا في التجربة الكورية والبرازيلية وغيرها أمثلة واضحة [٣] . ومن هذا المنطلق فإن كثيراً من المشاريع الكبيرة يمكن إقامتها عن طريق تقسيمها إلى أجزاء يمكن لقطاع المقاولات المحلي تنفيذها ، ونظراً لما تحتويه المشاريع الكبيرة في العادة من تقنية متقدمة وتحظى دقيق وتنسيق متكامل فإن مشاركة القطاع المحلي في تنفيذ مثل هذه المشاريع يساهم في تدريبه وتطويره ، أما بالنسبة للفوائد التي تعود على المشروع نفسه فتشمل أولاً في الحصول على أسعار منافسة بسبب فتح الباب أمام الشركات المتوسطة المحلية للتقدم للمشروع عوضاً عن حصر التقدم في عدد محدود من الشركات العالمية الكبيرة عند طرح المشروع كوحدة واحدة مرتفعة القيمة . والفائدة الثانية التي يجنيها المشروع من تجزئته هي المرونة في التمويل كذلك المرونة في تنفيذه وتشغيله وصيانته .

وفي هذه الورقة سيتم إستعراض تجربة جامعة الملك عبد العزيز في إكمال تشييد المركز الطبي الجديد والبدء في مشروع الحرم الجامعي الجديد عن طريق تقسيمه أفقياً إلى عناصره ورأسياً إلى تقسيم الأعمال

داخل كل عنصر بحيث يتم على سبيل المثال إعطاء الأعمال المعمارية لقاول وإنشائية لقاول آخر وهكذا ومن ثم فقد تم إنشاء المركز عن طريق عدد كبير من العقود . لقد تهافتت الظروف للجامعة لبدء هذه التجربة والتي يمكن تلخيصها في :

- ١- تعاقد الجامعة مع إستشاري لتصميم المركز الطبي وإستشاري آخر لإدارة الإنشاءات يقوم بمراجعة التصميم ثم يساعد في طرح المناقصات وترسيتها ويشرف على التنفيذ وهذا أمر معتاد في المشاريع الكبيرة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ونظراً لبعض العوامل تأخرت أعمال التصميم بشكل عام بإستثناء بعض الأعمال التمهيدية وكان ذلك حتى عام ١٤٠٤هـ حيث قامت الجامعة بإعادة مناقشة نطاق العمل مع إستشاري التصميم وكذلك إعادة مناقشة إستشاري إدارة الإنشاءات في نطاق العمل والتكاليف ومن ثم بدء العمل في المشروع بشكل جدي .
- ٢- قررت الجامعة طرح الأجزاء التي يتم تصميمها أولاً بتوالٍ في مناقصة للتنفيذ ووضعت خطة لذلك ووضعت خطة لعمالة إستشاري إدارة الإنشاء في ضوء ذلك وتم ترسية أول المشاريع ضمن هذه الخطة وكان الهيكل الإنثائي للمستشفى ثم تتبع طرح الأجزاء التي تم تصميمها في مناقصات عامة .
- ٣- لقد كان وجود فريق من المهندسين لدى الجامعة يسانده إستشاري إدارة إنشاء هو الذي شجع الجامعة ومكنتها من المضي في طرح أجزاء المشروع فور إنتهاء تصميمها ثم الإستمرار في إتخاذ ذلك كسياسة للعمل حتى بعد إكمال التصميم ونتج عن ذلك ترسية ما يقارب من الثمانين عقداً كما هو موضح في الجدول (١) والذي يبين الأهمية والعقود الرئيسية التي وقعت لإنجازها ولا تشتمل عقود مقاولي الباطن .

٢ - خطوات وأسلوب ومشاكل تقسيم المشروع

١-٢ التقسيم الأفقي للمشروع

كما هو واضح من الجدول (١) إن مشروع المركز الطبي كبير ومتعدد العناصر لذلك فإن تقسيم المشروع أفقياً طبقاً لعناصره كان أمراً قد يكون طبيعياً كما هو موضح في شكل (١) بعد أن يتم إتخاذ عدد من الخطوات التي تضمن إحتياجات وشروط يمكن تلخيصها في الآتي :

- ١-١ التأكد من قابلية التصميم للتقسيم من ناحية والحرص من ناحية أخرى على توحيد المعاصفات والمقاييس والرسومات التفصيلية مما يضمن التوافق والإنتظام بين أجزاء المشروع المختلفة وأن لا يسبب التقسيم أية مشاكل أو صعوبات أو تكاليف إضافية في صيانة أو تشغيل المشروع في المستقبل .
- ٢-١ التنسيق بين المقاولين ووضع خطة وأسلوب موحد للسلامة والأمن وأعمال الموقع والمتابعة ومراقبة الجودة وحساب الكميات والتكاليف وإعداد المستخلصات وتأمين المواد والمعدات وتخزينها وغير ذلك وتطبيق هذه الخطط والأساليب على جميع المقاولين ومراقبة ومتابعة تنفيذها .
- ٢-٢ توحيد النظم المستخدمة في إعداد البرامج الزمنية لتنفيذ العناصر المختلفة من قبل المقاولين وإستخدام الحاسوب الآلي لإعدادها وذلك لتيسير عمل الإشراف في المتابعة والتنسيق بين أعمال المقاولين وكذلك في إعداد البرنامج الزمني العام (Master Schedule) .
- ٢-٣ تطوير وإستخدام قاعدة بيانات موحدة للمشاريع والعناصر المختلفة بها وما يستلزم ذلك من تطوير نماذج موحدة لتقديم عينات المواد ، الرسومات التنفيذية ، الرسومات التوضيحية ، الإستفسارات ، إلى غير ذلك . مما يمكن من تفريغ المعلومات مباشرة من النماذج على قاعدة البيانات في الحاسوب الآلي .

- ٥-١-٢ تطوير وإستخدام نظام لضبط الوثائق وهو أمر شديد الأهمية في مثل هذه المشاريع الضخمة نظراً لحجم الوثائق ذات العلاقة التعاقدية المتباينة بين المقاولين وفريق الإشراف والتي قد يتتجاوز عددها المئات يومياً . ويكون من أهم أهداف هذا النظام تحديد السار الذي تأخذه هذه الوثائق لراجعتها وإتخاذ القرار فيها من قبل فريق الإشراف وضبط تاريخ إسلام وتسليم الوثائق .
- ٦-١-٢ التعامل مع تشكيل جهاز إستشاري الإشراف بمرونة تناسب مع تغير المتطلبات في مراحل المشروع المختلفة وذلك بتقييم أفراد هذا الجهاز دورياً ومرحلياً كمّاً ونوعاً إضافةً إلى إستبعاد أية عناصر حسب الحاجة وذلك لضمان أقصى كفاءة ممكنة من الأداء .
- ٧-١-٢ إضفاء روح الفريق الواحد على جميع الأطراف من مقاولين وموردين ومقاول باطن وجهاز الإشراف ومنوبي المالك ، وتوحيد بقدر الإمكانية أهداف هذه الأطراف لتصب جميعها في مصلحة المشروع .
- ٨-١-٢ تعريف وابقاء نقاط اتصال محددة بين الأطراف لضمان الحفاظ على سير وإنسياب المعلومات دون تناقض أو نقص أو أخطاء أو تكرار .
- ٩-١-٢ طرح الأجزاء المشتركة بين العناصر في مناقصة منفصلة أو إصدار التعليمات لمقاولي العناصر المختلفة بالقيام مشتركين بالبحث عن مقاولي الباطن لتنفيذ هذه الأجزاء وذلك للتأكد من تجانس هذه الأجزاء وتوافقها ومتانتها بالإضافة لتسهيل عمليات الصيانة والتشغيل وقد استخدمت الجامعة الأسلوبين فقد قامت بطرح أعمال اللوحات الإعلامية والإرشادية ولوحات الأجهزة والمعدات لجميع العناصر في مناقصة منفصلة كما قامت بمساعدة المقاولين المختصين بدعوة عدد من الموردين ومقاولي الباطن مشتركين وذلك بالنسبة لشبكة ومعدات وأجهزة وتصنيفات الصوت والفيديو وشبكة ومعدات التلفونات وبدالتها وكذلك بالنسبة لنظام التحكم والمراقبة لشبكات التكييف والمياه المثلجة والمياه ومعدات ومحطات التبريد ووحدات التكييف وغير ذلك .

٢- التقسيم الرأسي للمشروع

لم تكتفى الجامعة بتقسيم المشروع أفقياً بل قامت بتقسيم عدد من العناصر رأسياً وقد كان ذلك في البداية بسبب توالي أعمال التنفيذ والتصميم والرغبة في طرح ما يتم تصميمه للتنفيذ كما سبق أن ذكر . وقد أدى النجاح المبدئي والحصول على أسعار منافسة (جبول ٢) للإستمرار في ذلك بالنسبة لباقي العناصر . وسبب الحصول على أسعار منافسة هو استخدام المقاولين المختصين وتوفير تكاليف الإشراف والإدارة والأرباح التي يضعها المقاول العمومي مقابل إشرافه على المقاولين المختصين وهذا النوع من التقسيم يتطلب إحتياطات وشروط إضافية على ماذكر سابقاً في التقسيم الأفقي ويمكن تلخيصها في ما يلي :

- ١-٢-١ وجود جهاز إشراف قوي وكفء يسانده جهاز إدارة إنشاءات يستطيع أن ينسق ويرسم ويتبع أعمال المقاولين المختلفين و يجعلها تتم بشكل إنساني بحيث لا تعرقل أعمال كل مقاول الآخر .
- ١-٢-٢ اختيار مقاولين متكافئين بحيث لا يعرقل أحدهما أعمال الآخر وهناك صعوبة في تحقيق هذا الشرط بسبب طرح المشاريع في مناقصات عامة مفتوحة وقد كانت الجامعة محظوظة لترسيمة جميع أجزاء أهم العناصر وأكبرها في المركز الطبي وهو المستشفى ومركز الملك فهد للأبحاث على مقاول واحد لتقدمه في جميع مناقصات أجزاء هذين العنصرين بأسعار منافسة وقد يسر ذلك أعمال الإشراف والتسيير بين أجزاء هذين العنصرين إلى حد كبير .

١-٢-٣ التأكد من إكمال ووضوح نطاق العمل لكل مقاول حتى لا يحدث وتسقط بعض الأعمال من نطاق عمل جميع المقاولين مع تخصيص مبالغ في ميزانية المشروع أو تكليف أحد المقاولين أو حسم لمعالجة ذلك في حالة

حيث وكذلك إعادة تنظيم بعض الأعمال عند صعوبة التنسيق الكامل بين أعمال بعض المقاولين لمثل هذه الأغراض كما يتم تأجيل تنفيذ بعض الأعمال وربما طرحها في مناقصة منفصلة رغم صغر حجمها وذلك بسبب صعوبة التنسيق .

٣-٢ صعوبات إضافية في تقسيم المشاريع

١-٢-١ إن عدداً من الصعوبات التيواجهها فريق الإشراف نتجت لأن عملية التقسيم لم يكن مخطط لها من البداية كما سبق أن ذكر وقد تطلب هذا الفريق على هذه الصعوبات أثناء العمل لذلك فإنه من المفضل وجود الرغبة في التقسيم والتخطيط له من البداية بشكل يتناسب مع خطة التنفيذ وتتوفر السيولة المالية . وبحيث يوضع برنامج التقسيم في نطاق عمل الإستشاري المصمم حتى يقوم بتقسيم المشروع ويخرج وثائق المناقصة للأجزاء التي ستطرح بالتنسيق مع خطة إشراف متكاملة .

٢-٢-٢ إختلاف مواعيد الإسلام الإبتدائي وفترات الضمان والإسلام النهائي لجزاء العناصر بسبب اختلاف مواعيد طرحها وترسيتها والتعاقد عليها فهناك عناصر أو أجزاء من عناصر مكتملة يتم استخدامها بعد إنتهاء فترة الضمان التي تلى الإسلام الإبتدائي وإسلامها نهائياً وبذلك تحتاج إلى صيانة وتشغيل كما أن هناك عناصر أخرى أو أجزاء منها مازالت في طور التنفيذ . مما يحتم وضع خطة للإستخدام والتشغيل والصيانة تكون خطوطها العريضة ضمن خطة التقسيم الأساسية للمشروع وتحصص الأموال لتشغيل وصيانة الأجزاء المنتهية ، ولقد قام فريق الإشراف بوضع خطط الصيانة والتشغيل وتنفيذها خلال مراحل التنفيذ للمركز الطبيعي .

٣-٢-٣ تحديد مدى المسئولة المترتبة على كل مقاول في حالة تقسيم المشروع رأسياً يكون عن طريق : (أ) إعداد نطاق عمل واضح لكل مقاول ، (ب) التنسيق الدقيق والمتابعة من قبل فريق الإشراف ، (ج) تضمين عقد كل مقاول مسئوليته عن التنسيق مع المقاولين الآخرين في مناطق تداخل الأعمال والمسؤوليات مع مسئoliته أيضاً في تصحيح أية أخطاء تنتج عن سوء التنسيق في تلك الأعمال سواء كانت داخل نطاق عمله أو نطاق عمل المقاولين الآخرين ومتابعة ذلك من قبل فريق الإشراف .

٤-١ فريق الإشراف

من المهم إيجاد فريق إشراف قوي وكفاء يستطع أن يضع الخطوات المذكورة أعلاه موضع التنفيذ وقد يكون هذا الفريق من جهاز إشراف من قبل صاحب المشروع يسانده إستشاري متخصص في إدارة الإنشاءات شكل (٢ ، ٣) ويلاحظ أن دور هذا الفريق يماثل إلى حد ما دور جهاز الإشراف لدى المقاولون العموميين ، بالإضافة إلى إشراف هندي وضبط الجودة المعاد وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى تكاليف إضافية في الإشراف غير أن تقسيم المشروع قد يؤدي أيضاً إلى خفض إضافي كبير في تكاليفه كما سبق أن ذكر . ويمكن تلخيص أهم أعمال هذا الفريق في الآتي :

١-٤-١ المشاركة في مراجعة التصميمات والمواصفات والمقاييس وأساليب التنفيذ والتشييد والتكاليف أثناء مرحلة التصميم ثم إعداد آلية دراسات لتطوير التصميم الأصلي أو طرق التنفيذ إذا كان ذلك يؤدي لخفض التكالفة أو خفض مدة التنفيذ وكذلك مراجعة وثائق المناقصة بعد مرحلة التصميم وقبل طرحها للتنفيذ بما يضمن حسن تنفيذ المشروع كما سبق أن ذكر .

٢-٤-٢ المساعدة في تقسيم المشروع إلى الأجزاء المطلوب طرحها بالتنسيق مع الإستشاري والتتأكد من واقعية

هذا التقسيم وعدم تسيبيه في إيجاد صعوبات في التنفيذ أو إهدار الوقت والمال أو إيجاد صعوبات في الاستفادة من بعض أجزاء المشروع المكتملة وتشغيلها أثناء المراحل المختلفة لتنفيذ باقي المشروع .

٢-٤-٢ وضع برنامج ومراحل طرح المشروع للتنفيذ والقيام بطرحه وترسيته طبقاً لهذا البرنامج ودراسة السوق المحلي والعالمي بغرض تأهيل المقاولين .

٤-٢ التنسيق بين المقاولين ووضع خطط وأسلوب موحد للسلامة والأمن وأعمال الموقع والمتابعة والمراقبة ومراقبة الجودة وحساب الكميات وتتأمين المواد والمعدات وتخزينها وغير ذلك وتطبيق هذه الخطط والأساليب على جميع المقاولين ومراقبة ومتابعة تنفيذها .

٤-٢ مراجعة الرسوم التنفيذية وتقديرات المواد والمعدات وقد يكون ذلك بالإشتراك مع الإستشاريين والمصممين ، والتتأكد من أن هناك توافق وإنظام في جميع أجزاء المشروع حتى لا يسبب ذلك مشاكل في الصيانة والتشغيل بعد تنفيذ المشروع .

٦-٤-٢ متابعة الخطة المالية والسيطرة والمستخلصات .

٧-٤-٢ القيام بطرح بعض أجزاء المشروع في مناقصات التأمين بواسطة مالك المشروع مباشرة وتشمل ذلك المعدات التي تحتاج إلى وقت طويل لتأمينها والمواد التي يرى من المصلحة تأمينها للمقاولين بواسطة المالك .

٨-٤-٢ تقديم التقارير الدورية عن متابعة الأعمال التنفيذية وتطور العمل وتقديم المقترنات الازمة للتغلب على أية مشاكل أو صعوبات قد تنشأ أثناء التنفيذ .

٩-٤-٢ تدريب الكوادر المحلية من المهندسين والفنين وذلك للانضمام إلى فريق الإدارة والإشراف أو للعمل في تشغيل وصيانة المشروع بعد الانتهاء من تنفيذه .

٣- التقسيم وإتاحة الفرصة للمقاولين السعوديين

لقد تكون لدى جامعة الملك عبد العزيز خبرة في التعامل مع المقاولين السعوديين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المدينة الجامعية المؤقتة حيث أتاحت الجامعة للمكاتب الإستشارية السعودية فرصة التنافس للتصميم والإشراف على توسيع المدينة الجامعية المؤقتة والتي تشكل مرحلة أولى في المدينة الجامعية الجديدة وقد تم طرحها وقام مقاولون سعوديون بتنفيذ معظمها رغم كبر حجمها نسبياً . ولقد ساعد تقسيم مشروع المركز العلمي إلى أجزاء ذات حجم معقول في حدود الثلاثين إلى التسعين مليون ريال تقريراً في إتاحة فرصة للمقاولين السعوديين من نوع الخبرة للتنافس في هذه المشاريع للمدينة الجامعية الجديدة آخذة في اعتبارها الظروف والمشاكل التالية والتي تحتاج إلى إهتمام خاص من فريق الإشراف الآتي :

١-٣ أن المباني والمرافق التي سيتم طرحها للتنفيذ تتطلب أن تكون على درجة عالية من تقنية المباني كما أن وثائق المناقصة والتصاميم المعدة بواسطة شركة أمريكية قد لا تتفق مع ماتعودته بعض الشركات المحلية .

٢-٣ إن متطلبات وأسلوب التنفيذ يتطلب درجة عالية من الكفاءة والجودة في العمل والتقييد بالبرنامج الزمني وفي ضوء ما يتطلبه تقسيم المباني من تنسيق دقيق وتقييد كامل بالبرنامج الزمني .

٣-٣ وضع خطة وأسلوب لمساعدة وزيادة الخبرة التقنية لدى المقاولين السعوديين الذين قد يتم ترسية المشاريع عليهم في المناقصات المفتوحة وخاصة أن هناك عدد من المقاولين السعوديين رغم توفر الإمكhanات المالية والمعدات لديهم وجود التصنيف المناسب عندهم فإنهم يحتاجون مثل هذه المساعدات ويمكن تحخيص المصاعب التي وجد أنها يواجه بعضها عدد من المقاولين في الآتي :

١-٣-١ عدم وجود الجهاز الفني قادر على دراسة العطاء لدى المقاول واعتماد بعض المقاولين على جداول

الكميات دون مطابقتها بالوارد في الرسومات والمواصفات وكذلك عدم مراجعة العروض المقدمة من مقاولى الباطن والتتأكد من صحتها مما يوقع المقاول في الخطأ والخسارة .

٢-٣-٣ عدم وجود الجهاز الفني القادر لدى المقاول لإعداد الرسومات التنفيذية وإيجاد الحلول لما يقابل التنفيذ من مشاكل .

٢-٣-٣ عدم وجود الجهاز الإداري / الفني المتخصص في إدارة المشاريع والقادر على إدارة العمل وجدولته وتنظيم الموقع وإعداد خطة الأمان والسلامة له وإختيار المواد والمعدات وفتح الإعتمادات لها في الوقت المناسب .

٤-٣-٣ عدم وجود تنسيق وتفاهم بين الجهاز الإداري والمالي للمقاول والجهاز الفني وعدم قيام الجهاز الفني في الموقع بنقل الصورة الكاملة لما يجري في موقع العمل لإدارة الشركة .

لقد أدى ذلك إلى ضرورة قيام الجهاز المشرف من الجامعة وإستشاري إدارة الإنشاءات بمتابعة دقيقة للعمل وخاصة لبعض المقاولين الحديثي عهد بالتعامل مع الجامعة ومساعدتهم بالإصرار على وجود الهيكل والقوى العاملة الإدارية والفنية للمقاول وكذلك إعداد خطة العمل والبرنامج الزمني بالشكل المطلوب وفتح الإعتمادات في مواعيدها وغير ذلك من متطلبات العمل وإذا لزم الأمر المساعدة في إعدادها عن طريق مناقشتها ومراجعةها العديد من المرات بالإضافة للاستفادة من مثلاك ومساعدتهم على إيجاد الحلول لها . وقد أدى ذلك لتخفيص أنفاق الكوادر الفنية في جهاز الإشراف للإشراف على المقاولين الجدد وزيادة أعداد هم في بادئ الأمر وقد أدى هذه السياسة إلى نجاح المقاولين السعوديين في التغلب على العقبات التي تواجههم ورفع كفائتهم وتقديم إنجاز ذا مستوى رفيع لا يقل عما تقدمه الشركات العالمية . كما لوحظ أن العطاءات الجديدة التي يتقدم بها المقاولين الذين سبق تعاملهم مع الجامعة في مراحل سابقة من هذا المشروع مدروسة دراسة جيدة وتقل فيها الصعوبات والمشاكل عن سابقتها .

٤- الخلاصة

إن أهم النتائج التي يمكن إستخلاصها من تجربة تقسيم مشروع المركز الطبي أفتيا ورأسيا هو ضرورة وجود جهاز إشراف قوي من الجامعة يساند إستشاري متخصص في إدارة الإنشاءات والإشراف على المشاريع أما المزايا والصعوبات والنتائج فيمكن تلخيصها في الآتي :

١- المزايا

١-١-٤ خفض التكاليف والجبول (٢) يبين تكاليف المتر المسطح للتنفيذ ويترك للقارئ مقارنة ذلك بالإسعار المحلية والعالية مثل هذه الأعمال وأول سبب لخفض التكاليف هو ما أدى إليه التقسيم من إتاحة الفرصة لـ أكبر عدد من الشركات للتقدم وهو أمر لا يمكن حدوثه في حالة طرح المشروع كوحدة واحدة لايستطيع التنافس لتنفيذها إلا عدد محدد من الشركات العالمية أما السبب الثاني فهو تكليف المقاول المتخصص مباشرة في حالة تقسيم المشروع رأسيا وبذلك حذفت تكاليف وأرباح المقاول العمومي الذي يشرف على المقاولين المتخصصين .

١-٤-٢ إتاحة الفرصة للشركات الوطنية للتقدم لتنفيذ المشروع وإتاحة الفرصة لتدريب العديد منها ورفع كفائتها وجودة إنجازها .

٢-١-٤ المرونة في تنفيذ المشروع حسب السيولة المالية المتوفرة للمشروع .

٤-٤ الصعوبات

- ٤-٢-٤ صعوبة التنسيق بين المقاولين وخاصة في المشاريع المقسمة رأسياً والتي تحتاج إلى مجهود كبير ومتتابعة وقد يفتح الباب على مصراعيه للمطالبات بالتعويض .
- ٤-٢-٤ المجهود المطلوب لتابعة أعمال المقاولين المتعددين والمختلفي المستويات والإمكانيات .

٤-٣ نتيجة التجربة

نتيجة للدروس المستفادة من تقسيم مشروع المركز الطبي فقد إستمرت الجامعة في ذلك ووضعت خطة لتقسيم مشروع المدينة الجامعية الجديدة وبنت هذه الخطة على تقسيم المشروع أفقياً وتلافي التقسيم الرأسي ما أمكنها ذلك كما بدأت دراسة تقسيم المشروع إلى مراحل ومجموعات من مرحلة تحطيط وإعداد المخطط العام وذلك قبل بدء التقسيم وإستمرت دراسة ذلك في أثناء التقييم وذلك حتى يتم تلافي الصعوبات التي واجهت التجربة الأولى وقد تم طرح وتنفيذ المشاريع الموضحة في جدول (٢) بهذا الأسلوب .

٥- المراجع

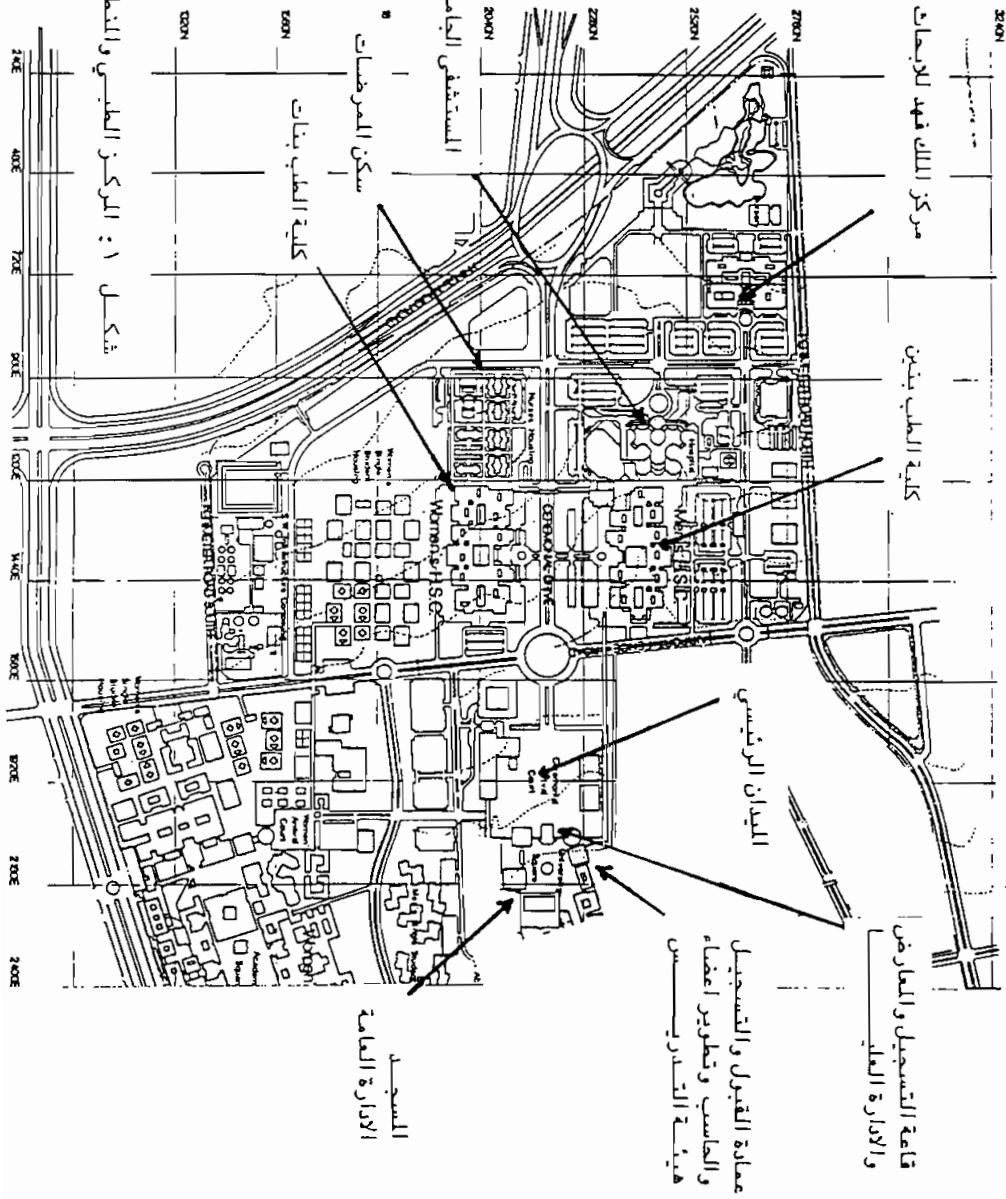
- [١] صباغ ، جعفر عبدالرحمن ، "نحو اقامة قاعدة علمية وتقنية لخدمة الصناعة والتنمية" ، المؤتمر الهندسي السعودي الثالث ، الرياض ، ١٩٩١ م .
- [٢] Sagasti, F. " Technology Planning and Self Reliance", Praeger Publishers, N.Y., 1979.
- [٣] Aguirre, C., "The Experiments of ANDEAN Countries in Designning and implementing policies in the Development of Indigenous Engineering and Consulting Services, "UNESCO", E/ECWA/MR/SE M.3/1, 14 April 1981.

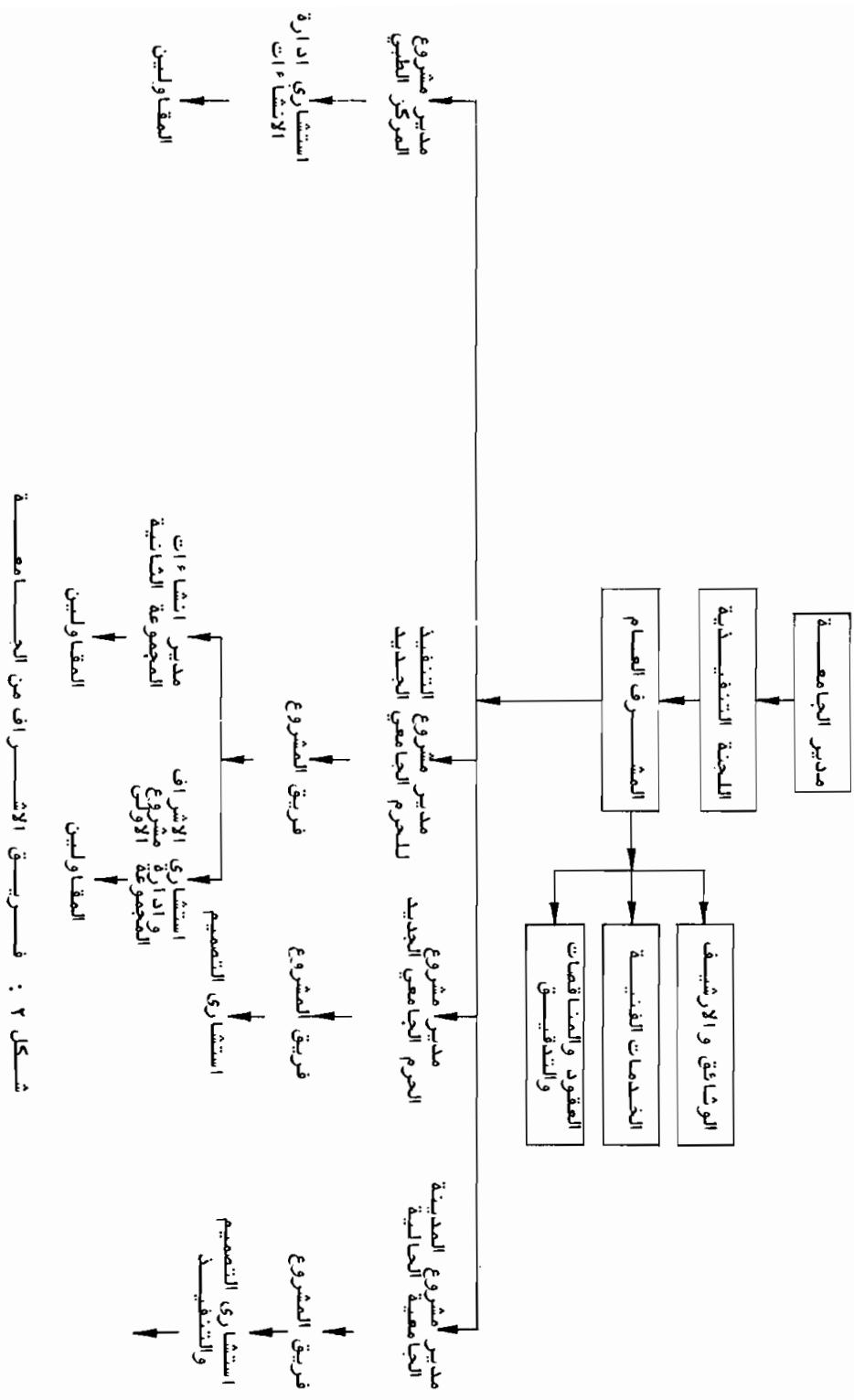
**جدول ٢ - تكاليف تنفيذ مباني عناصر
المركز الطبي وتشمل الأثاث الثابت**

ملاحظات	التكاليف ريال المتر المسطح	
يشمل الأسوار والبوابات وتنسيق كامل الموقع . يشمل تنسيق كامل الموقع وكمال التأثيث وكامل الشبكات داخل الموقع .	٢٨٠٠ ٣٤٠٠ ٣١٠٠ ٣٤٠٠ ٣٠٥٠	المستشفى الجامعي مركز الملك فهد للأبحاث كلية الطب بنين كلية طب بنات سكن المرضيات

**جدول ٣ - عناصر المدينة الجامعية
الجديدة التي يتم تنفيذها الآن بأسلوب التقسيم الأفقي**

تم التنفيذ التنفيذ في مراحله النهائية التنفيذ في مراحله النهائية تحت التنفيذ تحت التنفيذ تحت التنفيذ تحت التنفيذ تحت التنفيذ تحت التنفيذ تحت التنفيذ	الميدان الرئيسي للجامعة مبني الأدارة العليا مبني صالة التسجيل وقاعة المعارض ميدان الجامعة ومبني عمادة القبول والتسجيل والحاسوب وتطوير أعضاء هيئة التدريس مبني الإدارة العامة والمسجد مبني المستودعات الرئيسية ومستودع الكيماويات المرحلة الأولى لكلية العلوم للطالبات الأعمال الخارجية والمرافق لمنطقة المستودعات أعمال الطرق والمنافع الرئيسية
---	--





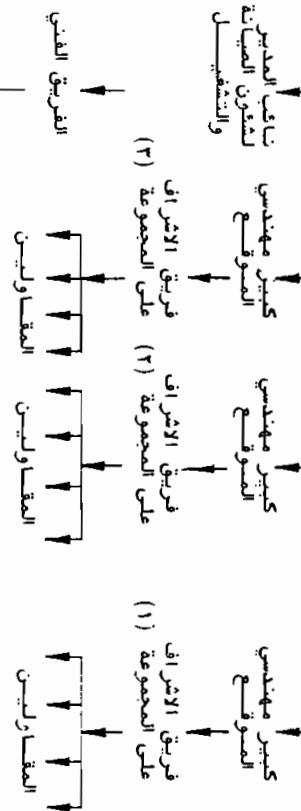
مدبر الإنشاءات

الخدمات الفنية

ضبط المراقبة

المهندز الإداري والمالي

المفدو وحساب الكيارات
والدقائق



شكل ٣ : فريق إشتئاري إدارة الإنشاءات

مدير مجموعة
صيانة وتشغيل
المباني والشبكات
والمقاولين